تحليل العلاقة بين القروض الخارجية وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)(*)

أ.م.د. أحمد محمد العكيدي
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
Dr.ahmedmohammedj@uofallujah.edu.iq

الباحثة: هدى رعد هاشم
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
Si2766767@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.3.19

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٣/٢٢ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٤/١١ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٩/٣٠

المستخلص

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس العلاقة بين القروض الخارجية والتنمية المستدامة من خلال تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة وتأثرها بتذبذب حجم القروض الخارجية، كما أن مشكلة القروض الخارجية تنبع من وجود أفراط في الطلب الكلي ناجم عن وجود أخطاء في السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية أن واقع الحياة الاقتصادية في العراق شهد تعثر بمختلف جوانية من انخفاض في حجم مدخراته المحلية أدى الى تذبذب معدلات التضخم وزيادة معدلات البطالة، مما جعله يعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية متمثلة بالقروض الخارجية لمواجهة متطلبات التنمية فأصبح سداد هذه القروض (الأقساط + الفوائد) عب على اقتصاده، كما تفترض هذه الدراسة وجود تأثير كبير للقروض على التنمية وبشكل إيجابي إذا ما أستغلت هذه القروض بشكل صحيح. وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج كان أهمها أعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على القروض الخارجية في مواجهة أي أزمة اقتصادية أو سياسية أو أمنية، فضلاً عن عدم استغلال هذه القروض في مشاريع انتاجية ذات مردود مادي، وقد أوصت الدراسة بأهمية تقليل اعتماد العراق على القروض الخارجية، وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل الدولي وتوفير المناخ الملائم لدعم الاستثمار الأجنبي وزيادة المدخرات المحلية من أجل النهوض بواقع التنمية المستدامة من خلال تعبئة هذه المدخرات.

الكلمات المفتاحية: القروض الخارجية، مؤشرات التنمية المستدامة.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٣) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣٧٣-٣٨٥

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحثة الثانية.

Analysis of the relationship between the annual growth rate of loans and some indicators of sustainable development in Iraq for the period (2004-2021)(*)

Assist. Prof. Dr. Ahmed Mohamed Al-Akidi
University of Fallujah
College of Administration and Economics
Dr.ahmedmohammedj@uofallujah.edu.iq

Researcher: Huda Raad Hashem
University of Fallujah
College of Administration and Economics
Si2766767@gmail.com

Abstract

The problem of foreign loans stems from an excess in aggregate demand resulting from mistakes in domestic and foreign economic policy. The reality of economic life in Iraq has witnessed stumbling in its various aspects, from a decrease in the volume of its domestic savings to high rates of inflation and an increase in unemployment rates, which made it dependent on foreign capital. Represented by foreign loans to meet the requirements of development, so the repayment of these loans (installments + interest) became a burden on its economy. The study came out with many results, the most important of which was the great dependence of the Iraqi economy on foreign loans in the face of any economic, political or security crisis, as well as the failure to exploit these loans in productive projects with a financial return. The study recommended the importance of reducing Iraq's dependence on foreign loans through Diversifying sources of international financing and providing an appropriate environment to support foreign investment and increase local savings in order to advance the reality of sustainable development through the development of these savings.

Keywords: Foreign Loans, Indicators of Sustainable Development.

(*) The research is extracted from a PhD thesis of the second researcher.

المقدمة:

لقد احتلت التنمية الاقتصادية أهمية بالغة وهدفاً رئيسياً لمعظم دول العالم سواء كانت متقدمة أم متخلفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث يسعى العراق كغيره من الدول إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية لكنه يعاني من مشكلة جوهرية وهي ضعف مدخراته المحلية، مما أضطره إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الدولي ومنها الاقتراض الخارجي من مؤسسات دولية على الرغم مما يشكلهُ هذا الاقتراض من أعباء سياسية واقتصادية واجتماعية ويعتبر الاقتراض البديل الأكثر استخداماً من مصادر التمويل الدولي لتأمين الأموال اللازمة لعملية التنمية في ضوء ضعف المدخرات وعدم كفايتها للنهوض بعملية التنمية.

المحور الأول: منهجية البحث:

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في العلاقة بين القروض الخارجية والتنمية المستدامة، إذ أخذت معدلات القروض الخارجية بالتزايد عاماً بعد عام مما شكل نقطة ضعف على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى مؤشرات التنمية المستدامة بشكل خاص.

كما تعود أهمية البحث إلى معالجته لمشكلة إمكانية الاستفادة من الاقتراض الخارجي كمصدر مهم من مصادر تمويل التنمية ومدى مساهمته في دعم القطاعات الإنتاجية التي تحقق تنمية شاملة.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف المدخرات المحلية، فضلاً عن انخفاض أداء القطاع العام والخاص وافتقاره إلى الخطط الاقتصادية الجيدة، مما يتطلب اللجوء الى الاقتراض الخارجي من أجل تمويل الانفاق الحكومي والمشاريع الاستثمارية والتنموية.

فرضية البحث:

إن القروض الخارجية تساعد على انتعاش التنمية الاقتصادية لما لها من دور كبير على المستوى الاقتصادي وأثرها المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

هدف البحث:

١. دراسة وتحليل دور القروض الخارجية على التنمية المستدامة.
٢. التعرف على واقع القروض الخارجية وتطورها خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

منهجية البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث وأثبات فرضياته اعتمد الباحث الأسلوب التحليلي لكل من القروض العامة وبعض مؤشرات التنمية المستدامة من أجل تحليل واقعها مستعيناً بالبيانات والرسوم البيانية.

حدود البحث:

١. البُعد المكاني: الاقتصاد العراقي.
٢. البُعد الزماني: المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية تضمن المحور الأول منهجية البحث والمحور الثاني الاطار النظري للقروض الدولية والتنمية المستدامة، أما المحور الثالث فقد تضمن تحليل العلاقة بين نمو القروض الدولية المقدمة للعراق وبعض مؤشرات التنمية المستدامة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

المحور الثاني: الاطار النظري للقروض الخارجية وبعض مؤشرات التنمية المستدامة:

أولاً: مفهوم القروض الخارجية وأنواعها:

تعد القروض الخارجية من أهم مصادر التمويل الدولي في البلدان النامية، وتبرز تلك الأهمية في رفد تلك البلدان بما تحتاجه من روس الأموال والمساهمة في الحصول على العملات الأجنبية الضرورية لتطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قد تساهم في زيادة حصيلة الصادرات، ومن ثم تخفيض فجوة العملات الأجنبية، ومثلما تساهم القروض الخارجية بدور ايجابي، إلا أنها قد تؤثر وبشكل سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي في أي بلد أن لم يتم التعامل معها بطرق مدروسة وفقاً لظروف ومتطلبات البلد المعني (حجاز، ٢٠٠٣: ٣١).

وتقسم القروض إلى عدة أنواع وهي كالآتي:

١. أنواع القروض حسب سلطة الإقراض:

وتقسم إلى: (عواد، ٢٠١٤ : ١٢)

أ. القروض الرسمية المتعاقد عليها مع المنظمات الدولية متعددة الأطراف: وهي القروض التي تقدمها والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سواء كانت أقليمية أو دولية وتتميز بكونها ميسرة من حيث طول فترة السداد للقرض وسعر الفائدة المنخفض.

ب. القروض الثنائية الرسمية: وهي القروض المتعاقد عليها بين الدولة المديونة والحكومات بما في ذلك البنك المركزي مع حكومات الدول المقرضة.

ت. القروض الخارجية من الدائنين الأجانب الى القطاع الخاص: وتشمل حاملي السندات من القطاع الخاص والمصارف والمؤسسات المالية الخاصة إلى البلدان النامية وهي تشمل قروض التصدير وتسهيلات الموردين والقروض من البنوك التجارية.

٢. أنواع القروض حسب معيار الغرض:

وتقسم إلى:

أ. القروض الخارجية المنتجة: وتستخدم في شراء وبناء وسائل الإنتاج ويؤدي استخدامها إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأقتصاد الوطني للبلد المدين ويعمل على تحسين ميزات المدفوعات من خلال توفير عملات أجنبية وذلك عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

ب. القروض الخارجية غير المنتجة: وهي القروض التي لا تساهم في زيادة انتاج البلد المدين، إذ يتم استخدامها لشراء المواد الاستهلاكية أو الحصول على أسلحة عسكرية ويعد هذا النوع من القروض عبئاً على ميزان المدفوعات.

٣. أنواع القروض حسب مدة القرض:

وتقسم إلى:

أ. القروض الميسرة: وهي القروض المتعاقد عليها لفترات طويلة مع معدلات فائدة منخفضة وطول فترة السداد وتحتوي أيضاً على المنح الاقتصادية والتي تعد بمثابة مساعدات خارجية.

ب. القروض غير الميسرة: وهي قروض تمنح لتمويل الواردات الصناعية والإنتاجية ويكون التعاقد عليها لفترة قصيرة وبسعر فائدة عالي وبفترة سماح قصيرة.

ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة:

١. مؤشرات اقتصادية:

إن مؤشرات التنمية الاقتصادية ضمن التنمية المستدامة يتم توضيحها وفق الآتي:

أ. البنية الاقتصادية: إن طبيعة أولويات قياس التنمية المستدامة هو تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية، وتكمن أهمية تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة لعلاقتها الوثيقة بالتنمية، إذ تسود مؤشرات عدة منها ما يعكس النشاط الاقتصادي الرأسمالي، معدل الدخل الفردي والقدرة الشرائية... وغيرها ومن اهم المؤشرات الاقتصادية لبلد ما هي: (United Nation,2001:4)

* الأداء الاقتصادي.. ويشمل: نصيب لفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.

* الحالة المالية... ويشمل: قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي والتجارة التي تشمل الميزان التجاري.

ب. أنماط الإنتاج والاستهلاك: ومن أهم المؤشرات وفق الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية هي: (خلقاوي، ٢٠١٦: ٢٣). استهلاك المادة.. ويشمل: كثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الإنتاج. استخدام الطاقة.. ويشمل: الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد النقل والمواصلات.. ويشمل: المسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.

٢. مؤشرات اجتماعية:

تتكون المؤشرات الاجتماعية من : العدالة الاجتماعية والبطالة والفقر والصحة العامة والتعليم والسكن والأمن:

٣. مؤشرات بيئية:

تتكون المؤشرات البيئية من بعض المؤشرات الأساسية وهي:

أ. الغلاف الجوي: وهناك مؤشران مهمان يتعلقان بالغلاف الجوي هي: (غنايم، ٢٠١٤ ١٤)

(١) التغير المناخي: نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

(٢) نوعية الهواء: نسبة تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ب. الأراضي: تتكون الأرض من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح والموارد الطبيعية والمياه وتعد مصدرا لحياة الملايين من الكائنات الحية التي تعيش عليها، أي هي قضية متشعبة في علاقتها بالتنمية المستدامة، لذا يتطلب استخدام الأراضي قرارات سياسية واقتصادية، وأن تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض والتلوث وعنايتها من طرق ووسائل استخدام الأراضي.

ت. المياه: يحتل الماء الجزء الأكبر من سطح الأرض بنسبة (71%) ، وتعد المياه عصب الحياة الرئيسي للكائنات الحية والعنصر الأكثر أهمية للتنمية، وتعد من أهم التحديات التي تجابه بلدان العالم ومن أهم عوائق التنمية المستدامة في العالم مستقبلا، إذ اصبحت حمايتها في مقدمة الأولويات الاقتصادية والبيئية، ومدى إمكانية إدارتها بطريقة مستدامة، وتقاس عادة المياه العذبة بمؤشرين هما النوعية المياه : تركيز الأكسجين المذاب عضوياً، نسبة البكتيريا المعوية في المياه.

أما أهم المؤشرات المائية فهي:

(١) المناطق الساحلية: نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

(٢) مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

٤. مؤشرات مؤسساتية:

تتضمن المؤشرات المؤسساتية عدة جوانب يمكن ذكرها ضمن الآتي: (الطاهر، ٢٠١٣: ٢٠)

أ. مدى قدرة حصول الأفراد على المعلومات: يسهم جمع البيانات على وضع سياسات حكيمة من خلال دقة المعلومات ورسم خطط مستقبلية مستدامة.

ب. إستراتيجيات رصينة للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: تحليل واقع الاقتراض الخارجي ونمو بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

أولاً: الاقتراض الخارجي الممنوح للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

لقد لجأت الحكومات العراقية المتتالية إلى الاقتراض الخارجي باعتباره أحد الوسائل المتوفرة لسد العجز الحاصل في الموازنات السنوية، فضلاً عن تنمية المشاريع، أن محفظة البنك الدولي في العراق شملت قروضاً تدعم وتساند الكثير من القطاعات الحيوية مثل البنى التحتية والحماية الاجتماعية والطاقة والنقل، كما ان البنك الدولي وافق على مشروع جديد خلال (٢٠١٨-٢٠٢١) وبقيمة (200) مليون دولار كمساعدات نقدية لزيادة فرص العمل، فضلاً عن تمويل المشاريع المتعلقة بالصرف الصحي والمياه في بغداد بقيمة (210) مليون دولار، ودعم مشروع الصندوق الاجتماعي الخاص بالتنمية في العراق الذي قدرت تكلفته (300) مليون دولار من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي، فضلاً عن القرض الامريكي المقدم للعراق لتمويل الجانب العسكري والذي بلغ (4.55) مليار دولار عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لغرض تمويل وزارة الدفاع (البنك الدولي، ٢٠١٨: ٦٣٦)، والجدول الآتي يوضح تطور هيكل المديونية الخارجية للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

الجدول (1) تطور القروض الخارجية للعراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنة	إجمالي القروض الخارجية (مليون دينار) (1)	معدل التغير السنوي (2)
٢٠٠٤	180607900	---
٢٠٠٥	147781400	(18.1)
٢٠٠٦	109438200	(25.9)
٢٠٠٧	92870000	(15.1)
٢٠٠٨	76352000	(17.8)
٢٠٠٩	75423900	(1.2)
٢٠١٠	66807000	(11.4)

السنة	إجمالي القروض الخارجية (مليون دينار) (1)	معدل التغير السنوي (2)
٢٠١١	71721000	7.4
٢٠١٢	67278200	(6.2)
٢٠١٣	68444200	1.7
٢٠١٤	66811800	(2.4)
٢٠١٥	78659000	17.7
٢٠١٦	77250000	(1.7)
٢٠١٧	82705000	6.9
٢٠١٨	81753000	(1.2)
٢٠١٩	80444000	(1.6)
٢٠٢٠	81515000	1.3
٢٠٢١	871998000	0.5

المصدر: الحقل (1) من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

الحقل (2) من عمل الباحث وحسب القانون الآتي:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

يتضح من الجدول (1) ان معدل نمو الديون الخارجية بدأ بالانخفاض خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٠) ويرجح هذا الانخفاض إلى التزام العراق بشروط صندوق النقد الدولي وعمليات شطب وإلغاء الديون المتراكمة قبل ٢٠٠٣ بعد الانجاز الذي حققه مؤتمر باريس خلال عام ٢٠٠٣ في تخفيض ديون العراق واعادة جدولتها، إذ تراجع حجم الديون من (180607900) مليون دينار عام (٢٠٠٤) إلى أدنى قيمة لحجم المديونية خلال مدة الدراسة بلغت (66807000) مليون دينار وذلك عام (٢٠١٠) وبمعدل نمو سالب بلغ (-11.4%)، إلا ان مديونية العراق الخارجية عادت إلى الارتفاع عام (٢٠١١) وبمسار تصاعدي متذبذب لتبلغ (71721000) مليون دينار وبمعدل نمو موجب مقداره (7.4%)، ثم عادت قيمة القروض للانخفاض خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٤) بسبب إعادة جدولة الديون العراقية، إذ كانت القروض الخارجية السنوية تتدفق إلى العراق بنسبة أقل من المدفوعات المتعلقة بفقرة الديون المعاد جدولتها، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة وتوفر سيولة لتغطية عجز الموازنات وتمويل الميزانية العامة للدولة، إلا ان الوضع تغير وبشكل معاكس خلال المدة الاخيرة، إذ أصبحت فقرة الاقتراض الخارجي تنمو بشكل سنوي كبير وبحجم أكبر من فقرة الديون المعاد جدولتها، لذلك انعكس الأمر على أجمالي الديون الخارجية وهذا يشير الى توجه الحكومة نحو زيادة الاعتماد على القروض الخارجية كمصدر تمويلي، إذ نلاحظ ارتفاع حجم القروض عام (٢٠١٥) ليكون (78659000) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (17.7%)، وذلك من أجل تمويل العمليات العسكرية لمكافحة الارهاب واعمار المناطق المتضررة، ونلاحظ الارتفاع المستمر للمديونية الخارجية خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١) من اجل مواجهة عجز الموازنة، فضلاً عن مواجهة فترة الركود خلال انتشار وباء (Coved-19) وانخفاض معدل التبادل التجاري وايقاف تصدير النفط وعدم وجود مصدر مالي بديل عن النفط لمواجهة هذه الأزمة، فكان اللجوء إلى الاقتراض هو أحد البدائل، إذ وصل حجم المديونية الخارجية إلى (81998000) مليون دينار عام (٢٠٢١) وبمعدل نمو موجب مقداره (0.5)، ان الوضع الاقتصادي في العراق يدفع الحكومة إلى الاعتماد على الاقتراض الخارجي في ظل حالة العجز المالي في الموازنة العامة، وهذا يؤدي إلى ظهور بعض المعوقات مستقبلاً في تسديد الاعباء المترتبة على تلك القروض لأن تلك الأموال تذهب

إلى النفقات الجارية التي لا ينتج عنها ارباح وعوائد وربما تستمر الحكومة في سعيها للحصول على قروض جديدة من أجل تسديد القروض السابقة، وهنا سوف نواجه ظاهرة زيادة معدل النمو في القروض الخارجية وهذا يعني صعوبة المحافظة على المكتسبات التي تم تحقيقها من تخفيض ديون العراق من اتفاقية نادي باريس وتظهر خطورة اعتماد العراق على القروض الخارجية من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع نسبة هذه الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن ارتفاع حجم الديون الخارجية للعراق يعد من العوامل المعيقة امام تحقيق تنمية اقتصادية، كما انه من الانسب الاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل بعيداً عن المصادر الأخرى التي يترتب عليها التزامات مالية عالية وقيود على النشاط الاقتصادي، وهذا يفسر ان التمويل بالاقتراض الخارجي يعمل على تقليل منافذ تمويل الاقتصاد خلال السنوات اللاحقة، فضلاً عن ضرورة تبني سياسة اقتصادية مدروسة في عملية الانفاق العام من أجل تخفيف حجم التدفقات المالية والمرتبطة بأعباء هذه القروض الخارجية التي تتحملها الدولة.

ثانياً: تحليل العلاقة بين معدل النمو السنوي للقروض وبعض مؤشرات التنمية المستدامة:

تمثل القروض الخارجية أحد أهم مصادر التمويل الدولي التي تلجأ إليها الحكومة العراقية خصوصاً بعد عام (٢٠٠٣)، فقد لجأ العراق بعد هذه السنة إلى عقد اتفاقيات مع المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى بعض البلدان مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بسبب تردي الاوضاع الامنية وحاجة البلد للأموال من أجل إعادة إعمار ما خلفته الحروب من دمار.

الجدول (2) معدل النمو السنوي للقروض ومعدلات نمو بعض مؤشرات التنمية المستدامة

السنة	معدل النمو السنوي - للقروض الخارجية	معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي	معدل البطالة	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة	معدل النمو السنوي لعدد الباحثين والعاملين في مجال البحث والتطوير
٢٠٠٥	18.1-	38	17.9	0.6	8.7
٢٠٠٦	25.9-	29.9	18	7.5-	7.1
٢٠٠٧	15.1-	16.6	12	2-	10.4
٢٠٠٨	17.8-	40.9	17.9	4.1-	30.1
٢٠٠٩	2.1-	16.8-	14	4.6-	15.3-
٢٠١٠	11.4-	24	12	2.7	3.8
٢٠١١	7.4	34	11	5.4	2.1
٢٠١٢	6.2-	16.9	12	5.12-	8.6-
٢٠١٣	1.7	7.6	10.9	8.1	2.8-
٢٠١٤	2.4-	2.6-	12	7.5	82.2-
٢٠١٥	17.7	25-	13	60-	5.4-
٢٠١٦	1.7-	2	11	5.8-	1.5-
٢٠١٧	6.9	10.8	11.9	6.2	63.5
٢٠١٨	1.2-	11.2	13.9	35-	4.9
٢٠١٩	1.6-	4.6	13.9	0	10.7
٢٠٢٠	1.3	24.4-	14	9-	7.4
٢٠٢١	0.5	2.6	13	60	4.5

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، شعبة الإحصاء المركزي لسنوات متفرقة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

١. تحليل العلاقة بين معدل النمو السنوي للقروض الخارجية والمؤشر الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي):

يتضح من الجدول (2) والشكل أن انخفاض معدل النمو السنوي للقروض الى (-25.9%) عام (٢٠٠٦) أدى إلى انخفاض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي إلى (29.9%)، أما في عام

(٢٠١١) فقد أدى ارتفاع معدل النمو السنوي للقروض (7.4%) الى ارتفاع الناتج المحلي الى (34%) في حين أن عودة انخفاض معدل نمو السنوي للقروض الى (-6.2%) عام (٢٠١٢) أدى الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى (16.9%)، لكن في عام (٢٠١٤) عند انخفاض معدل نمو القروض الدولية بسبب تردي الوضع الامني الى (-2.4%) فإن ذلك أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (-2.6%) لكن عام (٢٠١٧) وعند ارتفاع معدل نمو القروض الدولية الى (6.9%) فإن ذلك أدى الى ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، إذ بلغ (10.8%)، وأخيراً أرتفع معدل النمو السنوي للقروض (0.5%) لعام (٢٠٢١) وقابله ارتفاع ايضاً في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى (2.6%)، ومما سبق نجد وجود علاقة طردية بين معدل النمو السنوي للقروض ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

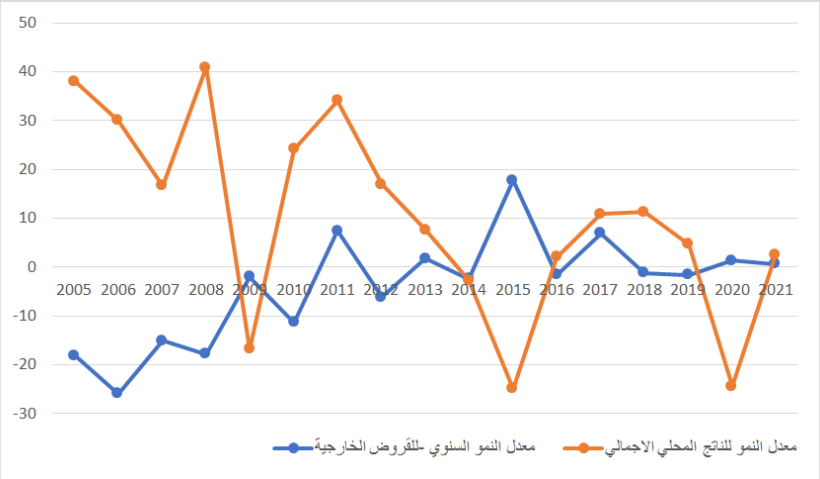

الشكل (1) معدل النمو السنوي ـ للقروض الخارجية ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

٢. تحليل العلاقة بين معدل النمو السنوي للقروض الخارجية والمؤشر الاجتماعي (معدل البطالة):

نلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) أن انخفاض معدل النمو السنوي للقروض الى (-17.8%) أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى (17.9%) وذلك عام (٢٠٠٨) في حين ان الزيادة الحاصلة في معدل نمو القروض الخارجية بنسبة (7.4%) عام (٢٠١١) ادى إلى انخفاض معدل البطالة الى (11%)، لكن في عام (٢٠١٢) فإن انخفاض معدل القروض الى (-6.2%) فإن ذلك أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى (12%)، ثم عاد ليرتفع معدل النمو السنوي للقروض إلى (-1.3) عام (٢٠٢٠) ليرتفع معه معدل البطالة إلى (14%) وذلك بسبب أزمة (Cov-19) والحظر الي الذي فرضته الحكومة الذي أدى بدوره إلى ارتفاع البطالة أما ارتفاع معدل نمو القروض فكان من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية وزيادة الدعم للقطاع الصحي.

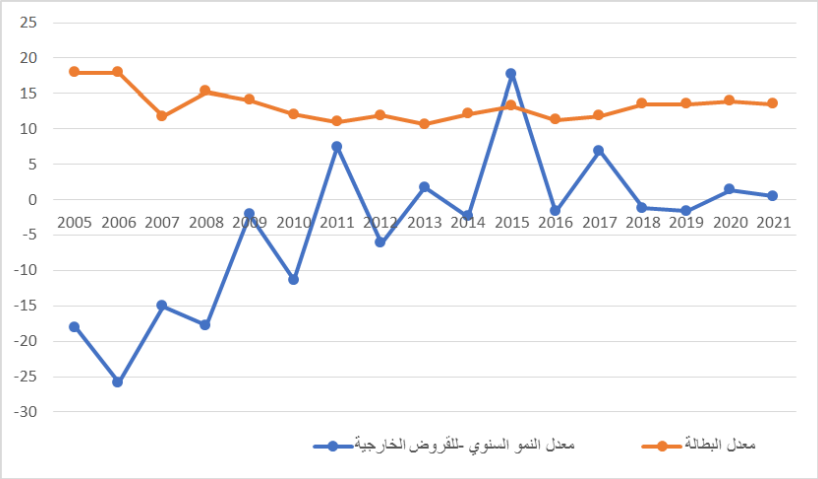

الشكل (2) معدل النمو السنوي - للقروض الخارجية ومعدل البطالة

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

٣. تحليل العلاقة بين معدل النمو السنوي للقروض الخارجية والمؤشر البيئي (معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة):

بلغ معدل النمو السنوي للقروض الدولية (-25.9) عام (٢٠٠٦) وقد أدى هذا الانخفاض إلى انخفاض مقابل في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الاراضي الزراعية، إذ بلغ (-7.5%)، لكن مع ارتفاع معدل النمو السنوي للاقتراض الى (7.4%) عام (٢٠١١) ارتفع معه متوسط نصيب الفرد في الاراضي المزروعة الى (5.4%) لكنه انخفض الى (-5.12%) عام (٢٠١٢) مع انخفاض معدل الاقتراض الخارجي الى (-6.2) كذلك الحال عام (٢٠١٤)، إذ انخفض معدل نمو للاقتراض الخارجي إلى (-2.4%) مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاراضي المزروعة إلى (7.5%) بسبب سوء الوضع الامني وعمليات الارهاب، لكن في عام (٢٠١٧) ارتفع معدل نمو الاقتراض الخارجي الى (6.9%) مما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الاراضي المزروعة إلى (6.2%)، اما في عام (٢٠٢٠) وبسبب ازمة كساد (Cov-19) فقد انخفض معدل القروض الخارجية الى (-1.3%) مما أدى الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاراضي المزروعة الى (-9%)، لكن سرعان ما عاد معدل النمو السنوي للقروض الخارجية بالارتفاع عام (٢٠٢١)، إذ بلغ (0.5%) مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الاراضي المزروعة إلى (60%)، ومما سبق نجد أنه هناك علاقة طردية بين معدل النمو السنوي للقروض الخارجية ومعدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة.

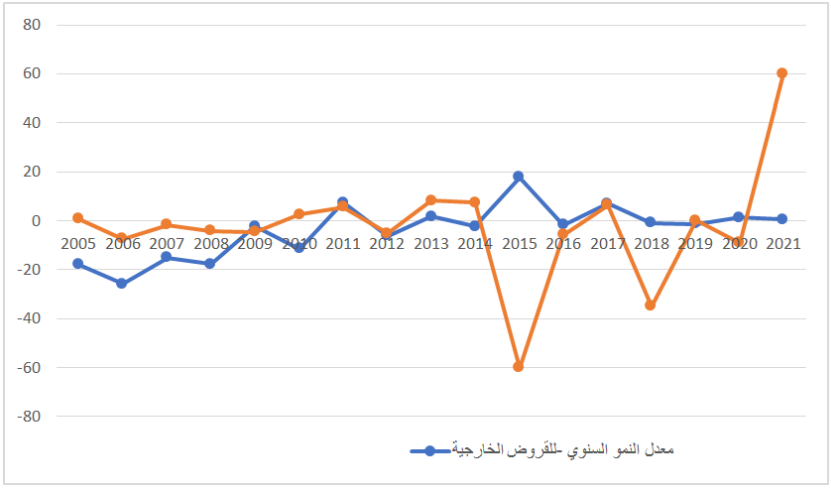

الشكل (3) معدل النمو السنوي - للقروض الخارجية ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة
المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

٤. تحليل العلاقة بين معدل النمو السنوي للقروض الخارجية ومعدل النمو السنوي لعدد الباحثين والعاملين في مجال البحث والتطوير:

انخفض معدل النمو السنوي للباحثين الى (7.1) عام (٢٠٠٦) وذلك نتيجة لانخفاض معدل القروض الخارجية الى (-25.9%) كذلك الحال عام (٢٠٠٩) فقد انخفض معدل النمو السنوي للباحثين إلى (-15.3%) على الرغم من ارتفاع معدل نمو القروض الخارجية الى (-2.1%) وذلك بسبب تردي الوضع الأمني وهجرة الكثير من العلماء والخريجين خارج البلد، لكن في عام (٢٠١٣) أرتفع الاقتراض الخارجي ليصل الى (1.7%) ليرتفع معه معدل نمو الباحثين الى (-2.8) ثم يعود لينخفض معدل القروض الخارجية الى (-2.4%) عام (٢٠١٤) بسبب عمليات الارهاب مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الباحثين الى (82.2%)، وقد عاود معدل الاقتراض الخارجي للصعود، إذ بلغ (6.9%) عام (٢٠١٧) يترفع معه معدل نمو الباحثين الى (63.5%)، أما في عام (٢٠٢٠) وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو السنوي للقروض الخارجية إلى (-1.3%)، إلا أن معدل نمو الباحثين قد انخفض الى (7.4) وذلك بسبب أزمة (Cov-19) والحظر الشامل المفروض، من هذا نستنتج أنه هناك علاقة طردية تناسبية بين معدل النمو السنوي للقروض الخارجية ومعدل النمو السنوي لعدد الباحثين والعاملين في مجال البحث والتطوير.

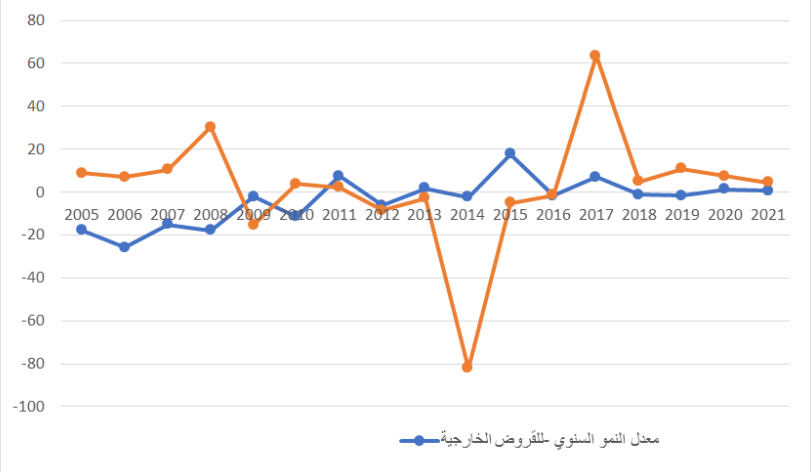

الشكل (4) معدل النمو السنوي -للقروض الخارجية معدل النمو السنوي - للقروض الخارجية ومعدل النمو السنوي لعدد الباحثين والعاملين في مجال البحث والتطوير

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

الاستنتاجات:

١. تخضع عملية الاقتراض من المؤسسات الدولية لاعتبارات كثيرة سياسية، اقتصادية... الخ)، ومن هنا فإن العراق يجب ان يجد سبيلاً آخر لتأمين الأموال اللازمة لتحقيق تنميته، إذ أن ارتفاع القروض الخارجية يعد من العوامل المعيقة للتنمية.

٢. لقد حصل العراق على القروض الخارجية من أجل تحقيق تنمية ولكن لم يستطع استخدام هذه القروض بالشكل الأمثل، إذ تم توجيهها نحو مشاريع غير إنتاجية وقطاعات غير قادرة على توفير العملة الصعبة.

٣. إن تراجع الوضع الانساني في العراق يسبب عدم الاستقرار الامني أدى الى ذهاب أغلب القروض باتجاه جوانب أنسانية مثل دعم المهجرين، وإعادة إعمار المدن المنكوبة وإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي.

٤. وجود علاقة طردية بين معدل نمو القروض الخارجية والناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة وعلاقة عكسية بين معدل نمو القروض ومعدل البطالة خلال مدة الدراسة.

التوصيات:

١. على الحكومة العراقية زيادة مدخراتها المحلية لأن التنمية الوطنية يجب أن تعتمد على تنمية المدخرات المحليه وإيجاد القاعدة الاساسية التي تساعد على استثمار هذه المدخرات من خلال نشر الوعي الادخاري، فضلاً عن زيادة الإيرادات الضريبية.

٢. المتابعة المستمرة للقنوات التي تصرف فيها القروض الخارجية من أجل التاكد من أستثمار هذه القروض في مجالات أنتاجية وذات مردود مالي بواسطة أشراف لجان متخصصة.

٣. العمل على تقليل الاعتماد على القروض الخارجية من أجل الابتعاد عن التبعية الاقتصادية والشروط الموضوعة مقابل الحصول على القروض.

٤. العمل على تحسين الوضع الامني والاستقرار من اجل تطوير وتحفيز الاستثمار وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. حجاز، بسام، ٢٠٠٣، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
٢. الطاهر، قادري محمد، ٢٠١٣، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط١، مكتبة حسن العصرية للنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان.
٣. عواد، فاضل جويد، ٢٠١٤، طبيعة واتجاهات التمويل الدولي في البلدان النامية والاجراءات المقترحة لمعالجة مشكلاته للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المؤتمر العلمي الخامس.
٤. غنايم، محمد، ٢٠١٤، دمج البُعد البيئي في التخطيط الانمائي.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

5. United Nation, Agenda 21, Chapter 26.